إشكالية تحقيق السلم المجتمعي بين مفهوم التسامح المؤدلج وعدم إكمال مقومات مفهوم التعايش

م.و. أحمد عبد الكريم عبر (الوهاب) (□)

المقدمة :

تُعد ظاهرة التنوع الاجتماعي غير المتجانس إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات الديمقراطية أو التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي، مما يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي، ويجفز الصراعات الاثنية، وبالرغم من كون التنوع ظاهرة طبيعية تكاد لا يخلو منها مجتمع أو دولة في العالم، إلا ان التماسك المجتمعي في الاطر الديمقراطية يتطلب أن تكون القيم الديمقراطية جزءاً من أسس المجتمع السياسي، ما يقتضي أن لا تقتصر الديمقراطية على الشروط الاجرائية كالانتخابات مثلاً ، أما المؤسسة الشاملة لمبادئ الديمقراطية، والإحساس بالانتماء للمجتمع مما يضيف الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع، ويعزز الانسجام والسلم المجتمعي الأكثر استقراراً، في هذا الاطار أنصرف البحث الى دراسة القيم والروابط المنتجة للمعايير والمؤشرات المعززة لحالة التجانس والتماسك على صعيد الجماعات والفاعلين، لبناء القدرة على متابعة الاهداف الجماعية عن طريق التعاون المشترك، ان التنوع الاجتماعي بمعنى ما قد لا يتحدى فقط وجود الإحساس بالانتماء للمجتمع السياسي، ولكن أيضاً تقاسم قيم ديمقراطية محددة مثل التسامح و التعايش وقبول حكم الأغلبية التي لا تمكن من سلام "بارد" فقط ، ولكن سلم مجتمعي أكثر استقراراً ، ذلك أن غياب العنف هو أساس أي سلام مجتمعي، الا أنه

□ جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية.

على المدى الطويل يبقى قائما على أسس هشة ما لم يقيم أعضاء المجتمع السياسي بتطوير مواقف وسلوكيات معينة مثل الرغبة بالتعاون السياسي ، وكذلك الاعتراف المتبادل بالحقوق على قدم المساواة، من أجل تسليط الضوء على هذه الضرورة خاصة في سياقات متعددة الأثنيات يكمن الاهتمام على هذا النموذج الأكثر إلحاحاً من مطالب السلم المجتمعي. عليه فمن الضروري البحث عن أنواع الروابط المساهمة في دعم السلم المجتمعي والديمقراطية في المجتمعات المنقسمة أثنيا، واستكمالاً، البحث عن الروابط التي من المرجح أن تضر السلم والديمقراطية، وهذا ما يقتضي التركيز على جوانب القيم المعيارية للديمقراطية، مثل، التسامح، التعايش، لذا سنتناول دور تلك الاطرالقيمية والمعيارية في سياق الابعاد ذات الصلة، وأنعكاسات ذلك على التنوع والسلم المجتمعي.

إشكالية البحث:

يسعى البحث للاجابة عن تساؤلات تمثل محاور البحث :

س١ \ ماذا نعني بالسلم المجتمعي؟

س٢ \ هل التسامح مبدأ او قيمة عليا و يمكن الاتكال عليه في تحقيق السلم المجتمعي؟

س٣ \ هل التعايش مبدأ ام يمثل جانب اجرائي اكثر مما هو مبدأ نظري و هل تتوفر مقوماته؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على ان مبدأ التسامح ماهو الا مفهوم أيديولوجي لا يصلح لتحويله الى مبدأ خاص او مبدأ عام (قيمة عليا) وقد يأتي بنتائج مغايرة للهدف تحقيق السلم المجتمعي، ويفضل الاعتماد على مبدأ التعايش كإطار نظري و تحويله الى مبدأ اجرائي بعد توفر مقوماته.

منهجية البحث:

بغية حل أشكالية البحث نعتمد (منهج التكامل) حيث الاعتماد على أكثر من منهج منها التاريخي والجدلي والنظمي خصوصاً في التعامل من اجل تحقيق الجانب الاجرائي لمبدأ التعايش .

هيكلية البحث:

تتكون هيكلية البحث من مقدمة و خاتمة فضلاً عن ثلاث محاور:

المحور الاول: ماهية السلم المجتمعي

المحور الثاني: ماهية التسامح

المحور الثالث: ماهية التعايش ومقوماته

المحور الاول: ماهية السلم المجتمعي

الثابت عقلاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين بوصفه كائناً اجتماعياً، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة بمنأى عن جنسه؛ لذلك فإن الجماعة البشرية بوصفها وحدة اجتماعية وليست تجمعاً عابراً، بل لها قدراً من الدوام والاستمرارية نابعاً من وجود نوع من الاتفاق التنظيمي، ولا سيما على مستوى الجنس البشري.

وأن مضامين نظريات العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي ارتكزت إلى ذلك المضمون، إذ انطلق في الدعوة القائلة بأن السلم والأمان والطمأنينة تتوفر فقط في المجتمعات التي توجد فيها حكومة^(١). من ذلك نفهم أن هناك مفهوماً نفسياً واجتماعياً وسياسياً للسلم يرتبط بالفرد والمجتمع والسلطة الحاكمة في اطار افتراضات العقد الاجتماعي وكما يلي:

(١) كامل جاسم المرابطي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسولوجي، ط١، في: ندوة فكرية لبيت الحكمة، بغداد:

١- المفهوم النفسي للسلام.

لقد تساءل "نيتشه" F.Nietzsche (١٨٤٤-١٩٠٠م) قديماً عما إذا كانت حاجتنا للسلام هي ذاتها حاجتنا للعائلة، فإرادة اكتشاف كل شيء غريب ونادر وجدلي نابع عن "غريزة الخوف" Instinct Of Fear التي تحملنا على أن نعرف^(٢)، وعبرت "سيمون فايل" عن حاجة الإنسان إلى السلام بالقول: ((السلام حاجة أساسية للنفس، ويعني السلام عدم وقوع النفس تحت وطأة الخوف أو الرعب، إلا أن اتفاق ظروف عرضية ولفترات نادرة وقصيرة، فالخوف أو الرعب، كحالات نفسية تدوم طويلاً، هما نوعان من السم قاتلان أو يكادان يقتلان، سببهما احتمال البطالة أو القمع البوليسي أو وجود محتل أجنبي أو توقع اجتياح محتمل أو أي بلاء آخر يبدو أنه يتجاوز الطاقة البشرية))^(٣). لذلك تعد الحاجة إلى السلام والأمان من أهم الحاجات النفسية ومن أهم دوافع السلوك طوال الحياة، وترتبط هذه الحاجة ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء، وهناك العديد من التعريفات النظرية والإجرائية لهذا المفهوم منها: هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضموناً وغير معرض للخطر، والسلام النفسي مركب من اطمئنان الذات والثقة بها، مع الانتماء إلى جماعة آمنة^(٤)، ويرى علماء النفس أن حاجة الإنسان إلى السلام تدفعه إلى الدأب في السعي إلى استكشاف البيئة المحيطة به سواء كانت بيئة مادية أم اجتماعية للتعرف عليها والتفريق بين النافع والضار فيها بحيث يشبع الإنسان حاجته الغريزية إلى السلام^(٥)، ويشعر الإنسان بالسلام متى كان مطمئناً على صحته وعمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعي، فإذا حدث ما يهدد هذه الأمور أو توقع الفرد هذا التهديد فقد

(٢) ينظر: قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٨.

(٣) أكرم أنطاكي، في الأمن الإنساني وتدابيراته، maaber@scs-net.org.

(٤) الحارث عبد الحميد حسن وغسان حسين سالم دابني، علم النفس الأمني، ط٢، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦،

ص ١٤٥.

(٥) ينظر: محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، ط١، القاهرة، مطبوعات الشعب، ١٩٧٥، ص ١١.

شعوره بالسلم، والشعور بالسلام شرط ضروري من شروط الصحة النفسية، كما أن الخوف مصدر كثير من المتاعب والعلل النفسية، وإذا كان سلم الفرد أساس توازنه النفسي فسلم الجماعة أساس كل اصلاح اجتماعي، فالحاجة إلى السلم تظهر واضحة في تجنب الخطر، وتستوجب الاستقرار الاجتماعي، والفرد الذي يشعر بالآمان والاشباع يرى في الناس الخير والحب ويتعاون معهم، والعكس صحيح، والشخص الآمن يشعر بالثقة والاطمئنان، أما الشخص غير الآمن فهو في خوف دائم أو عدم الرضا^(٦). ويرى العالم "ماسلو Maslow" الذي يُعد مؤسساً لعلم النفس الإنساني أن تحقيق السلم هي حاجة سامية يسعى إلى تحقيقها الفرد لغرض ديمومته وديمومة جنسه، وأن الخوف والتهديد يجعل منه غير قادر على تحقيق الحاجات التي تنعكس على ديمومته، وأخرى هي أكثر ارتفاعاً في هرمه للحاجات مثل: (تحقيق الذات، أو حاجات المعرفة، أو الحاجات الجمالية)^(٧).

١- المفهوم المجتمعي للسلم.

تبيّن أن مدلول السلم بشكل عام هو التحرر من الخوف، وزوال القلق، وسكون النفس الباعث على الطمأنينة والاستقرار، وهو بذلك يعبر عن حالة الثبات في النظام العام، والثابت عقلاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين بوصفه كائناً اجتماعياً، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة بمنأى عن جنسه؛ لذلك فإن الجماعة البشرية بوصفها وحدة اجتماعية وليست تجمعاً عابراً، بل لها قدراً من الدوام والاستمرارية نابعاً من وجود نوع من الاتفاق التنظيمي، ولا سيما على مستوى الجنس البشري.

^(٦) شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي، ط١، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٧.

^(٧) ينظر: فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيغ، ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢٢.

وعليه فإن الجماعة بحسب التعريف السوسولوجي هي: أفراد يرتبطون بروابط اجتماعية ونفسية معينة ويشتركون في الاتجاه والرأي والنشاط، وإن هؤلاء الأفراد بصفتهم جماعة لها صفة الدوام لا بُدَّ أن تتميز بوجود بناء تنظيمي يحدد مواقع أعضاء الجماعة ووظائفهم، وذلك ما يجعلها تنسم بالثبات والاستقرار بما يساعد على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للجماعة، مع كونها قد تتعرض لتغيرات منتظمة^(٨).

فمفهوم السّلم الاجتماعي وفق ما تقدم هو شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة أم مجتمع محلي، أم منظمة، أم جماعة عنصرية، أم عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له^(٩)، ومن ثم فإن السّلم الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر^(١٠).

من هذا المنطلق يمكن القول إن السّلم الاجتماعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية^(١١).

^(٨) ينظر: فوزية العطية، المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتماعي، ط١، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ٢٢. و للتعرف على مفهوم، وأنواع، وأهداف وبناء الجماعة ينظر: أحمد محمد الزعبي، علم النفس الاجتماعي، ط١، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٢٩ و ما بعدها.

^(٩) ينظر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي (إعداد)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٣١.

^(١٠) See: Gould, J and, W. L., A Dictionary of the Social Science, (London: without, 1959), P 626.

^(١١) كامل جاسم المرابطي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسولوجي، المصدر السابق، ص ١١.

١- المفهوم السياسي للسلم.

لا شك إن السلم الذي ينشده أي مواطن، هو مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن توفره بموجب عقد مع المجتمع والفرد، تقوم بموجبه بتوفير الأمن للجميع وتحميهم من العنف والإرهاب مقابل قبول المجتمع والمواطن بعنف الدولة المشروع بأشكاله البسيطة المتمثلة بفرض سلطة القانون، ومن ثم هي علاقة صحية بين السلطة الحاكمة والمجتمع، يتنازل فيها الأخير عن جزء من حرياته المطلقة مقابل توفير الأمن والنظام، وفي الديمقراطيات الغربية نلاحظ وجود صرامة مفروضة بحزم ضد ممارسات الحكومة وأجهزتها الأمنية لتحد من تعسف سلطاتها تجاه مواطنيها، كي لا يتحول أمن المجتمع إلى أمن حزب أو نظام ما^(١٢).

أما في دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، فإن انتشار حكم الانقلابات العسكرية والأيديولوجيات القومية الشمولية والحكم الوراثي، قد أدى إلى تضخم النظام الحاكم المُمسك بالدولة ومفاصلها، فمنذ سبعينات القرن الماضي ازدادت الهوة بين أمن الدولة وأمن المواطن لصالح أمن السلطة الحاكمة، وصادرَ النظام الجمهوري والملكي الدولة وحقوق المواطنين، وفُرضت عبادة الشخصية، وسلطة الفئة الحاكمة، وحزبها، أو عشيرتها، أو أقليتها المستغلة، وظهرت مقولات (الرئيس القائد)، و(القائد الضرورة)، و(الحزب القائد)، و(الأب القائد)، و(الملك المُفدى)، و(سمو الأمير)، و(الرئيس المؤمن)، و(دولة رئيس الوزراء)، و(فخامة الرئيس)، و (معالي الوزير)... وغيرها من المسميات، وتمدد أمن السلطة ليُحدَّ من الحريات الفردية، فتضخمت الأجهزة الأمنية والرقابية وأصبح المواطن مُتَهَمًا حتى تثبت براءته وفق قوانين طوارئ ودساتير مؤقتة تستمر أجيالاً، وأصبحت الأجهزة الأمنية مخيفة، وأعطت لنفسها الحق في اقتحام المساكن الآمنة، وضربت الحريات الشخصية عرض الحائط، وأصبحت هنالك أجهزة متخصصة بالتصفية الجسدية لمعارضى النظام وللمطالبين بالحريات

^(١٢) بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، ط ١، بيروت، دار الصفار، ص ٣٠.

بالاغتيال حتى عبر الحدود، وانعدمت الفواصل بين السلطات فسُخِرَ القضاء لملاحقة المعارضين وقمعهم وتحوّل أمن الدولة (أوتوماتيكياً) في ظل تلك الأنظمة الديكتاتورية إلى أمن النظام^(١٣). فحماية الفرد في الدول الحديثة من الظلم والعدوان، إنما تكفله قوة الجماعة المقيمة داخل الدولة، ويزداد أمنها بقدر ترابط هذه الجماعة فيما بينها غير أن "قوة الجماعة" في الدولة الديمقراطية، إنما تمثلها سلطة تحكم بأسم الشعب لخير وأمنه، وقانون يقرّ الحقوق ويقضي بالعدل وقوة تؤمّن تطبيق القانون وتنفذ عقوباته، فإذا ما تجاوزت السلطة هذه الغاية، وحاد القانون عن هذا الطريق، لم يعودا ممثلين لقوة الجماعة، وهنا يرى الفرد نفسه معزولاً وبعيداً عن كل حماية، فإذا كان الفرد يخاف الأذى والضرر من فرد آخر، فهو أشد خوفاً لاختلال أمنه إذا كان مصدر الخطر عليه هو السلطة نفسها إذا طغت، والقانون إذا انحاز وتجرد من العدل، وما دام أمن الأفراد مرتبطاً بسلوك السلطة والقانون، فإنه حكمٌ مرتبط بقدرتها على اختيار ممثليها الذين يمارسونها، ويضعون قوانينها، ويؤدي ذلك حتماً إلى أنه لا أمن لمن لا حرية له ولا أمن لمن لا يشمله العدل، أو الاختيار في ممارسة حقوقهم السياسية أو العامة، وبذلك يصبح الإخلال بحقوق الأفراد السياسية أو العامة، محلاً بأمنهم كما لو كان إخلالاً بحقوقهم الخاصة، لأن الحقوق الإنسانية وحدة متكاملة في سبيل تحقيق أمن الناس داخل أوطانهم، ومعلوم أن حماية حقوق الأفراد السياسية من واجب الأجهزة الإدارية التي تحمي الحقوق عامة، فعلى هذه الأجهزة منع كل تسلط أو نفوذ أو خداع أو تضليل ليدرك الفرد أنه يمارس حقوقه بحرية^(١٤)، ويمكن القول إن الفرد لا يستطيع أن يمارس حق المواطنة إلا بتوفير حد أدنى من الأمن السياسي الذي يُمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن الرأي ومن التنظيم النقابي والسياسي والاجتماعي، وأن أي عرقلة لحق المواطن

(١٣) بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.
 (١٤) محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أممي، ط ٢، طرابلس- لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ٦٣.

في التفكير والتعبير والتنظيم تمثل تهديداً للأمن الإنساني كونه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية^(١٥).

وبناءً على ما تقدم يكاد يركز مفهوم الأمن السياسي، بدرجة كبيرة على مبادئ حقوق الإنسان، التي تؤكد حق الفرد في المشاركة بالحياة السياسية والانتخابات الحرة، وحقه في الحرية والتمكين لاتخاذ القرار الصائب في اختيار من يمثله في السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن القمع والاستبداد السياسي، كل هذا قد يعطينا معنى للسلام السياسي^(١٦).

وعن طريق الربط بين المفاهيم الثلاثة الآتية الذكر (المفهوم النفسي والاجتماعي والسياسي) يمكن وضع تعريف للسلام وفق افتراضات العقد الاجتماعي ينطوي على الجمع بين المفاهيم الثلاثة، وهو: ((الشعور بالاستقرار النفسي وانعدام الخوف في المجتمع السياسي القائم على احترام وضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد)).

المحور الثاني: ماهية التسامح

التسامح لغةً: مشتق من السماح أي الجود. ويقال: أسمح وسامح أي وافقي على المطلوب. وسمحت الدابة: انقادت. والمسامحة: المساهلة. وسمح: جاد واعطى عن كرم وسخاء. والتسامح: التساهل^(١٧).

إذاً الدلالة اللغوية لمفهوم التسامح تستبطن المنة والكرم، وتشير الى وجود فارق أخلاقي بين المتسامح والمتسامح معه.. أي ليس هناك مساواة بين الطرفين، وإنما يد عليها واهبة ويد سفلى متلقية وهو مقتضى المنة دائماً..

التسامح مفهوماً: يأخذ التسامح مفاهيم عدة حسب الحقول المعرفية التي يتداول فيها ويمكن افرادها بحسب كل حقل وكما يلي :

^(١٥) الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، <http://www.Iadn.Aihr.Ory>.

^(١٦) ينظر: عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٧٣-١٧٤.

^(١٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ط ٢، بيروت، دار صادر، ١٩٩٤، ص ٤٨٩.

١. (الدين)، وهو بمعنى مغاير أي عدم الغلو في الدين و سلوك سبيل اليسر الزمته تعدد الاديان والممارسات و الطقوس حتى داخل الدين الواحد، وبالتالي يعني (التسامح التخفيف الى أقصى حد ممكن من الهيمنة، المقصودة وغير المقصودة، التي يمارسها مذهب الأغلبية داخل الدين الواحد، ودين الأكثرية داخل المجتمع الواحد).^١
٢. فلسفياً وأخلاقياً: يقول ابن رشد في تعريفه للتسامح (من العدل ان يأتي الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما يأتي به لنفسه، أي ان يجهد نفسه في طلب الحجج لخصومه كما يجهد نفسه في طلب الحجج لمذهبه ، و ان يقبل لهم من الحجج النوع الذي يقبله لنفسه)^٢. ويبدو الأمر بشكل جلي ان التسامح فلسفياً لم يكن واقعيّاً الذي يدعو اليه ابن رشد بقدر ما كان مثالية او يوتوبيا أبانخلافه مع الغزالي(*) .
٣. ايديولوجياً و سياسياً : التسامح ليس ضمن حقل السياسة إذ ما دخلها فيكون عن طريق ايديولوجيا (عصر التنوير الأوروي)** اي افتراض علاقة بين طرفين (مسامح ومسامح معه) والذي يضبط هذه العلاقة ميزان القوى.. ويبدو التسامح سياسياً متماهي مع الدلالة اللغوية او متطابق معها^٣. و فيهذا الصدد صدر كتاب عام ١٩٦٥ عنوانه (نقد التسامح الخالص) اجتماع مؤلفيه الثلاثة على رأى مفاده ان التسامح سياسياً ما هو الا

^١ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٢٩.

^٢ المصدر نفسه، ص١٩.

^(*) كان ابو حامد الغزالي قد وجه نقده للفلاسفة بشكل عام و الى ابن رشد في مؤلفه (تمت الفلسفة) فقام بالرد عليه ابن رشد في مؤلفه (تمت التهافت) و يبدو من صياغات رد ابن رشد على الغزالي و نقده لم يجد للمطالع اي مما يدعو اليه ابن رشد في قوله عن معنى التسامح.

^(**) عصر التنوير او الانوار الأوروي :- هي حركة التنوير الفكري التي امتدت على طول القرون الثامن عشر و التاسع عشر الميلادي على شكل ثورة ضد التزمّت العقائدي و التاكيد على العقلانية و للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري، الموسوعة السياسية، ج١، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٧٤، ص٢٢٢.

^٣ ينظر : محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

ايدولوجيا لتفوق جماعات سياسية ضمن المجتمعات الليبرالية الديمقراطية و بدل طرح هذا المفهوم المؤدج علينا البحث في اسس اللاتسامح او التعصب^٤.
اذ انتهى لوك في مؤلفه (رسالة في التسامح) الى ان التسامح يشمل الجانب الديني وليس الجانب السياسي ، إذ يمكن التسامح مع المختلفين عنا (الكاثوليك) في إطار ممارساتها و طقوسهم الدينية ضمن حيز كنائسهم ، غير ان هذا الامر لا يشمل الجانب السياسي ، كيف لهم المشاركة في الحياة المدنية والترشيح للبرلمان او الاقتراع في الوقت عينه هم يخضعون الى تعاليم الكنيسة و البابا ؟ اي الى رجل أجنبي يقبع في روما خارج حدود الدولة الوطنية (الملترة)^٥.

اي سياسياً و ايدولوجياً ان اسامحك عما فعلته بي سابقاً؟ والان تغير ميزان القوى لصالحي؟ وأستطيع سحقتك و محقتك و نسفتك كما فعلت بي في الماضي ؟ بيد هذا لن يكفي لحظة التفوق و الجبروت التي أعيشها وانا أعني مسبقاً انما لحظة مؤقتة و متحركة و لا تتسم بالثبات بفعل ارتباطها بميزان القوى المتغير او المتصف بالنسبية؟! لذا انا اريد ما يأرخ و يعظم هذه اللحظة؟؟ أي ان اسامحك ليس كمبدأ بل لكي اثبت ايدولوجياً ان ذاتي أعلى و أكثر سمواً من ذاتك ..

والامر الأخير قد الذي يولد دائرة صراع جديدة و عنف مولد جديد؟! إذ ليس كافياً ان أعني علو ذاتي على ذوات الآخرين و لن يكون هذا الأمر متحقق إلا بانتزاع هذا الاعتراف الاجباري منهم؟ و في هذا يذهب هيغل لى ان نشأة سلطة الدولة هي نتيجة حتمية للصراع على انتزاع اعتراف الآخرين بعلوية الذات ؟ و في الوقت عينه يسخر هيغل من نظرية العقد الاجتماعي (هوبز & لوك & روسو) اذ يعدها عقود اشبه بالخرافة و مثيرة للاستهزاء^٦.

^٤ ينظر :جون لوك،رسالة في التسامح،تر:مضى أبو سنة،ط١،القاهرة،الجلس الاعلى للثقافة،١٩٩٧،ص٨.

^٥ ينظر : جون لوك ، رسالة في التسامح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

^٦ نقلأعن: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، تر: حسين الشيخ، ط١، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٣،

ان التسامح السياسي قد يأخذ (جانبا شكلي) و (جانبا مضموني) ولا اقول
ضمني؛ التسامح من النوع الاول هو صبر الاغلبية على الاقلية المخالفين لهم في العقيدة
وصبر من يعتقدون انهم متملكون للحقيقة برمتها (الأغلبية) بينما البقية (الأقلية) فهم
أتباع الباطل و الاغلبية تصبر في هذا الامر على الأقلية اضطراراً، وبذلك يكون تسامحاً
شكلياً^٧.

وغالباً ما يكون التسامح الشكلي في البلد الذي يقرر لنفسه ديناً رسمياً ، لا
يعترف للأقليات الدينية الا بحقوق محدودة ، لا ترقى الى مستوى حقوق معتنقي الديانة
الرسمية في ذلك البلد إطلاقاً .

اما التسامح المضموني فلا يتبلور على هيئة حقوق محددة، إلا اذا لم يحمل مدنو
الدستور ورجال السياسة والسلطة فيه تصوراً بأن كل الحقائق الدينية و السياسية
محصورة فيهم، كما يسمحوا فيه بنقد معتقدات الأكثرية الدينية وغير الدينية، من دون
أي نوع من الضغط او العنف ضد الناقد^٨.

وهذه الملحوظة الأخيرة بالذات تبدو على جانب كبير من الأهمية في مجتمعاتنا
(الاسلامية) التي يلعب فيها الدين دوراً محورياً، ولا يمكن التحدث في مجتمعاتنا عن
التسامح السياسي_المجتمعي طالما لم يستطع النقاد للعقائد الدينية وغير الدينية ان
يزاولوا تقديمهم ضمن حدود تكفلها الدساتير، وإلا لن يكون الكلام عن التسامح سوى
محض أيديولوجيا الشعور بالتفوق لا غير.

لقد اقرت اللجنة الاجتماعية والثقافية للامم المتحدة على هامش اجتماعات
الجمعية في ايلول عام ٢٠٠٤ بان التسامح هو يدخل ضمن حقل العلوم الدينية وعلم
الاخلاق وعلم النفس وجعلت لهذا المبدأ يوم عالمي للاحتفال به (١٦ نوفمبر) في كل
عام، بيد لا ينفذ في علم السياسة ولا علم الاجتماع؟ الامر الذي فضلت بدل عنه

^٧ محمد مجتهد شبستري، إشكالية التسامح، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، ع٢٨٤-٢٩، بغداد، مركز دراسات السيدين،
٢٠٠٤، ص١١٩-١٢٠.

^٨ ماجد الغرباوي، التسامح ومناخ اللاتسامح، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، ع٢٨٤-٢٩، بغداد، مركز دراسات الدين،
٢٠٠٤، ص١٤٦.

استعمال مفهوم (التعايش) لكونه اجدى و انفع في حقل السياسة والاجتماع.. كما ان التسامح سيكون نتيجة عرضية او جانبية من نتائج الاقرار بالتعايش^٩، فما التعايش؟

الحوار الثالث: ماهية التعايش

التعايش لغةً: مشتق من المصدر [عيش] ع ي ش: العَيْشُ الحياة وقد عاشَ يعيشُ معاشاً بالفتح، أعاشَهُ اللهُ عيشةً راضيةً^{١٠}، و التي هي في الاصل اشتقاق المفردة للفظة (تعايشوا) اي عاشوا على الألفة و المودة^{١١}.

اما التعايش اصطلاحاً يعنيا اتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين على عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلاف بينهما . يجب أن نفرق بين التعايش والسلام إذ أن الطرفين المتعايشين يظلان حذرين وفي أغلب الأحيان معادين لبعضهما البعض لكنهما يقبلان أن اختلاف أيديولوجيتهما ونظاميهما الاجتماعيين لا يسبب وحده اندلاع الحرب بينهما. ولقد استعملت كلمة التعايش بكثرة خلال الحرب الباردة فكان ذلك أحسن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من أن يحرقا العالم بأسره في محرقة نووية^{١٢}.

يتصف مفهوم التعايش بالشمول، إذ يحمل مفهوم التعايش أكثر من دلالة على مختلف الاصعدة ، منها السياسية والأيدولوجية، واقتصادية، ودينية و ثقافية و حضارية و الاجتماعية، و الأخير يمثل صلب أشكالية دراستنا قدر تعلق الأمر في أحلال السلم المجتمعي في بلدنا العراق .

فالبعد الاجتماعي للتعايش ، يجد من تطرف الصراعات العرقية و الطائفية ، و يكسر من شوكة التعصب القبلي، و يزيل الحواجز النفسية بين بين طبقات المجتمع المختلفة، و

^٩ ينظر : التقرير المشترك للجنة الاجتماعية و الناقية للامم المتحدة ، تر: طارق حسيب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .

^{١٠} ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ط ٢، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٣، ص ٣٥٤.

^{١١} المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج ٢، القاهرة، دار الفكر للطباعة، د.ت، ص ٦٣٩-٦٤٠.

^{١٢} خليل حسن الزركاني، التعايش في الحضارة العربية الاسلامية، ندوة سبل تعزيز التعايش و الثقافة الوطنية في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٤٣-٤٥.

ينمي الشعور بالأخوة الإنسانية ، ويقضي على الحقد و الضغينة ، و يشيع المحبة و التعاون بين الناس و يقوي العلاقات بين الافراد^{١٣}.

وبهذا الصدد يذهب (ابلين باييت) الى تعريف الى انه من الناحية " إقامة علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر ، و يشمل درجة معينة من الاتصال و التفاعل و التعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق العدالة و التسامح و المصالحة على اسس السلام الحقيقي الثابت"^{١٤}.

و هذه الروابط من الاتصال و التفاعل و التعاون التي حددها (ابلين بايت) لا بد لها من توفر مقومات او قواعد تحدد التعايش او مسار العيش المشترك و لو في حدها الأدنى ، و هي تتمثل بـ:

أولاً : رأس المال الاجتماعي

يعد رأس المال الاجتماعي بمثابة مقياس للتماسك الاجتماعي، وأحد مؤشرات "الثروة" العامة للمجتمع (جنباً إلى جنب مع الموارد المالية والبشرية والطبيعية ورؤوس الأموال المادية)، و يعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد شكل ونوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية للمجتمع. (...)، رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تدعم المجتمع - هو الغراء الذي يربط بين بعضهم البعض"^{١٥}.

في هذا الاتجاه فإن رأس المال الاجتماعي يشير إلى جوانب الهيكل الاجتماعي التي تسهل العمل الجماعي بشكل رئيسي من خلال تطبيع سلوك الفاعلين اجتماعياً في السلوك

^{١٣} منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي و معوقاته في العراق،مجلة العلوم السياسية ، ع ٥٢،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦، ص٣٣٨.

^{١٤} نقلاً عن:محمدعبدالجبار الشبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلةالمواطن و التعايش،ع ١٤،بغداد،مركزوطن لدراسات،٢٠٠٧،ص٤٦.

^{١٥} ParthaDasgupta and Ismail Serageldin,(eds.), SocialCapital : A Multifaceted Perspective (Washington DC: World Bank,1999),p.327.

التعاوني، ويميز بوتنام بين ثلاثة عناصر لرأس المال الاجتماعي هي: الشبكات، والمعايير/قواعد السلوك، والثقة، وكلها تساعد على حل مشاكل العمل الجماعي^{١٦}. ويفهم رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي بوصفه "الموارد المتضمنة في البنية الاجتماعية التي يتم الوصول إليها و / أو تعبتها في إجراءات قصدية"، ويتأثر هذا النوع من رأس المال العلائقي بمدى وموارد شبكة الفرد فضلا عن طبيعة العلاقات التي تنطوي عليها، أما على مستوى الجماعة، فإن رأس المال الاجتماعي يعني القدرة على متابعة الأهداف الجماعية عن طريق التعاون، وتجميع الموارد، والحد من تكاليف المعاملات، مما يشكل نظام رأس المال الاجتماعي، ألا انه يمكن أن نميز بين البنية والمحتوى على كلا المستويين، حيث يشمل العنصر الهيكلي شبكة الفاعل أو الجماعة، وهي شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية (المأسسة أو شبه المأسسة)، أما فيما يتعلق بالمحتوى، فهناك الثقة الشخصية - البينية/ بين الاشخاص (Interpersonal)، والثقة العامة/ المعممة، فضلا عن تأسيس المعايير الاجتماعية الايجابية (pro-social norms)، مثل التبادلية (reciprocity)، والتسامح على المستوى الفردي، وعلى مستوى النظام، والتعبير الجماعي في شكل الولاء، والثقة واسعة النطاق في المجتمع، و التبادلية، والتسامح، هذه المعايير الاجتماعية الايجابية هي العمود الفقري للمجتمع الديمقراطي، الذي ينظر أعضائه لبعضهم البعض على أنهم احرار ومتساويين^{١٧}.

و بناء على (الكسيس دي توكفيل) و(جون ستيوارت ميل) يفترض أن يتم العثور على مصادر الثقة داخل الجمعيات الطوعية في المجتمع المدني، وتعتبر هذه الشبكات ومعاييرها وممارساتها للتعاون كأساس للمنظمات رسمية مثل الأحزاب السياسية التي تقوم بتجميع تفضيلات الأفراد، وبما أن هذه الجمعيات بطبيعتها تنظم على العمل المشترك/ التعاوني، فمن المفترض أن المشاركة المدنية تعلم الأفراد على التعاون، على ثقة

¹⁶ Robert D.Putnam, Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,(Princeton, Princeton University Press, 1993),p.36.

¹⁷ Nan Lin, Building a Network Theory of Social Capital, in Ronald Burt et al.(eds.),Social capital theory and research, (New York: Aldine de Gruyter, 2001),p.p.12-20.

بالآخرين، حتى لو أنهم لا يعرفونهم، وتطوير احترام الذات ، فضلا عن القدرات السياسية، والمواقف اللازمة للمشاركة في الساحة الديمقراطية¹⁸. وقد وجدت في الواقع علاقة إيجابية بين رأس المال الاجتماعي وتكوين واستمرار المؤسسات الديمقراطية السليمة، ومع ذلك، فإن (باكستون) تشدد على أن هذه العلاقة متبادلة لأن الديمقراطية أيضا تؤثر كذلك بشكل كبير على مكونات رأس المال الاجتماعي، تحديدا الجمعيات والثقة، وهكذا تدار العلاقة في كلا الاتجاهين، علاوة على ذلك هناك تحذير يجب أن يشار إليه، فعندما يصبح الحماس عام جدا للجمعيات فإن مدى الثقة في المجتمع هو عامل مهم في السياق، فإذا كان هناك القليل فقط من الثقة العامة فإن زيادة العضوية في الجمعيات لها تأثير سلبي على الديمقراطية، عكس ذلك وفي مناخ عام من الثقة المتبادلة بأن الثقة و العضوية في الجمعيات لا يسيران جنبا إلى جنب مع تقديم المزيد من الدعم للقيم الديمقراطية، ذلك أن للشبكات أيضا القدرة على تعزيز الدعم لأشكال النظم غير ديمقراطية، وهكذا يمكننا أن نستنتج سياق الارتباط بين رأس المال الاجتماعي ودعم قيم الديمقراطية وفي مقدمتها التعايش¹⁹.

أن الروابط التي ينتجها رأس المال الاجتماعي على صعيد الجمعيات والشبكات الاجتماعية، والعلاقة الإيجابية بينها وبين الديمقراطية وبالتالي الاستقرار والسلم الاهلي، تمثل افتراضات ونتائج تنطبق على طراز من المجتمعات والانظمة التي تستند الى بنى متماسكة ومحدثة بقدر او باخر، الا أن ذلك لا يعني وجود التأثيرات ذاتها على المجتمعات المتعددة الثقافات أو الأعراق لاسيما التي لم تتقدم في تحديث بنائها أو التي تمر بمراحل انتقالية، لذا أتجه عدد من الباحثين الى دراسة رأس المال الاجتماعي الذي يتم انتاجه داخل المجتمعات الاثنية، وطبيعة الثقة والتضامن الناتج عن ذلك، واذا ما كان يقتصر على الجماعة ذاتها، وبالتالي يضر بالاندماج في المجتمع العام/ الوطني، وهو ما يمثل

¹⁸ Mark E.Warren, Democracy and Association,(Princeton/ Oxford Princeton University Press,2001), p.40.

¹⁹ Pamela Paxton, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, American Journal of Sociology, Vol. 105, No. 1 (July 1999),p.p.107-117.

تحدياً للسلم المجتمعي والديمقراطية ، ثم تأثير المنظمات والثقافات الفرعية على التكامل السياسي في المجتمع السياسي الديمقراطي.

ثانياً : الشبكات والموارد الناعمة للتنوع الاثني

خلصت عدد من الدراسات الهامة الى أن رأس المال الاجتماعي نظرية لا يمكن نقلها بسهولة من الديمقراطيات الراسخة الى مجتمعات غير متجانسة عرقياً لاسيما في المراحل الانتقالية ، هذه المرحلة تؤدي الى إمكانية تحرير الأقليات وكذلك اضطهادهم، من أجل مواجهة تحديات او مبررات مثل تأمين حدود الدولة أو التعامل مع أزمة حدثت بشكل متسارع ، ذلك ان الديمقراطية هي أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمعات المتعددة أثنيًا إذا لم تتبع المجموعات الأثنية في الأغلب مشروعاً شاملاً لبناء الأمة بأكملها ، أو إذا تم تعبئة الأقليات - بسبب وجود تاريخ من الظلم ضدهم - بطريقة تهدد الوحدة الوطنية^(٣٧) .

أن طبيعة الروابط بين الجماعات وداخلها يؤثر على مسار علاقاتها و دورها في المجتمع السياسي ، في هذا السياق فإن الطريقة التقليدية للتمييز بين الجماعات المتجانسة داخليا وغير المتجانسة ، هو أن ننظر إلى التركيبة الاجتماعية الداخلية الخاصة بها ، وهذا هو اقتراب (بوتنام) وتمييزه بين الرأسمال الشخصي الترابطي " bonding " ورأس المال التجسيري " bridging social capital " ، فالاول ذا طابع حصري (exclusive) ، قد يكون أكثر انطواءً ويميل إلى تعزيز الهويات الحصرية/ الخاصة ، يشمل شبكات بين الأشخاص المتقاربين والمتماثلين اجتماعياً في بعض السمات ، بمعنى آخر شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، أما الثاني أي رأس المال الاجتماعي التجسيري فهو مشتمل (inclusive) ، بمعنى يميل أكثر نحو الخارج، ويشتمل على الناس عبر الانقسامات الاجتماعية المختلفة، ممثلاً لشبكات أقل حميمة، كما في علاقات العمل، وفي علاقات المعارف، وأصدقاء الاصدقاء، وكلا النوعين من رأس المال الاجتماعي لها صفات متباينة، فرأس المال الترابطي يخلق ولاء قوي في المجموعة، وهو جيد للعلاقات التبادلية تحديداً، ويمكن أن يوفر الموارد الاجتماعية والنفسية للفئات المهمشة، في حين ان رأس المال لتجسيري

يوسع الشبكات ، ويربط المجموعات بالموارد التي يحتاجون، والتي خلافاً لذلك قد لا يكونون قادرين على الوصول إليها، لذا يحاول (بوتنام) تجنب الحكم على هذين النوعين من رأس المال الاجتماعي لأن كلاهما ضروري للحياة الاجتماعية، رغم ذلك يوضح أنه بينما رأس المال التجسيري يعزز تدفقات المعلومات، ويمكن أن يولد هويات وعلاقات تبادلية أوسع ، فإن رأس المال الترابطي قد يولد المزيد من الآثار الخارجية السلبية ، بسبب أن الولاء القوي داخل - الجماعة- غالباً ما يولد عداء قوي للجماعات الخارجية ، ولذلك ف(بوتنام) يشير إلى أن مثل هكذا جوانب مظلمة لرأس المال الاجتماعي ، كالتعصب والطائفية ، من الأرجح أن تكون موجودة في الحالات التي لا يكون فيها رأس المال الترابطي مقترناً برأس المال التجسيري بقدر أو باخر²⁰.

ثالثاً: الأطر المؤسسية للتنوع و السلم المجتمعي

أكدت الدراسات السابقة على السمة الليبرالية للمؤسسات، فكلما يتم تنظيم المجتمعات الاثنية داخليا من قبل جمعيات متنوعة الارتباطات، كلما تكاملت نخبها أكثر في هيكل السلطة الشامل، وبدون هذه الشروط فإن رأس المال الاجتماعي الاثني يمارس تأثير ضار على السلم المجتمعي والديمقراطية، وتكون الميول الأكثر احتمالاً هي الاغتراب أو الانفصال .

أن شكل محدد من أشكال التنظيم الجمعياتي " *associational life* "، والتي يمكن أن تصور بذاتها كشبكة تتميز بعلاقتها المحددة، توطر التفاعلات داخل وبين المجموعات الاثنية في ما قبل المجال السياسي، وبالتالي فإنه يؤثر على قواعد وسلوك الاعضاء فيما يتعلق بالمجتمع السياسي الشامل، لذا و من أجل مجتمع ديمقراطي، وعلى الرغم من الاختلاف الاثني فان تقاطع المجموعات الاثنية أمر ضروري ، فيما إذا كانت هناك جسور بينهما والتي توصل لشعور شامل بالمجتمع السياسي²¹.

²⁰ Robert Putnam, *Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community*, (New York , Simon and Schuster, 2000), p.p.22-23.

²¹ *Ibid*.p.259.

اما على صعيد الانظمة السياسية فعلياً أن نفرق بين الأطر المؤسسية المختلفة مع التركيبات المختلفة نتيجة لذلك في المجتمع المدني ، فلا يوجد توافق في الآراء بشأن أي أشكال الديمقراطية والمؤسسات تقوم بشكل ملموس أفضل بهذا الدور ، وبشكل أساسي هناك نموذجين متناقضين تماماً من الديمقراطية تدعيان أنهما الأنسب لدمج الاختلافات الأثنية ، وهما نموذجي (الأغلبية) الليبرالي والتوافقية .

أن الأنظمة الليبرالية تتطلب مجتمع مدني مندمج نسبياً فيما يتعلق بالأثنية، أي جمعيات مختلطة داخلياً، والأنظمة التوافقية تتطلب مجتمع مدني منفصل أثنيًا ، لكن بشرط أن الجمعيات الأثنية على الأقل متصلة مع بعضها البعض، ونخبها مندمجة في هيكل السلطة العامة ، وهكذا، لمجتمع سياسي شامل يجب أن تكون هنالك بعض الجسور المستمرة في المجتمع المدني ، ذلك أن أساس عمل جميع الأنظمة سيعتمد الى وجود بعض التماسك - الإحساس أو الشعور المجتمعي بين أعضاء المجتمع- ، ذلك أن التماسك والنسيج الاجتماعي مهمة لشرعية وكفاءة أي نظام سياسي والديمقراطيات منها على وجه الخصوص ، فالإحساس بالانتماء للمجتمع يضيف الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع، ويجعل من الأسهل قبول قرارات الأغلبية، ويسهل عملية صنع القرار الجماعي من خلال ضمان استعداد الجماعات للتعاون و وجود شعور معين من التضامن، وبالتالي دعم الديمقراطية وتعزيز السلم المجتمعي²².

لذا فإن الإطار المؤسسي يرتبط من جانب بديمقراطية الاغلبية، ومن جانب اخر بالترتيبات التوافقية كأطر مؤسسية للحياة المدنية في المجتمعات المنقسمة، لذا وفيما يتعلق بالاطار المعياري، فإن التوقعات المفترضة من قبل الليبراليين ونموذج التوافقية الديمقراطية المتعلق بتأثير صيغة المشاركة الاثنية يجب أن تكون علاوة على ذلك متباينة. وهنا تكمن أشكالية دراستنا، فالأنظمة شبه الديمقراطية غير المكتملة مقومات التعايش والتي تمتلك التناقضات الكامنة نتيجة لكونها ليست ديمقراطية ولا استبدادية(العراق

²² Ronald A.Franisco, The Relationship between Coercion and Protest: An Empirical Evaluation in Three Coercive States, Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No.2, (June, 1995), p. 263.

إنموذجاً)، تحديداً شبه الديمقراطيات المفتوحة جزئياً لكن القمعية إلى حد ما، هو مزيج يدفع إلى الاحتجاج والتمرد، وغيره من أشكال العنف المجتمعي، ذلك أن القمع يؤدي إلى المظالم التي تحفز المجموعات لاتخاذ الإجراءات المقابلة، والانفتاح يسمح لهم بالتنظيم والمشاركة في نشاطات ضد النظام، هذا التناقض المؤسسي مجرد مستوى من التنافر السياسي الذي يرتبط بالصراع المجتمعي.

أن العنف السياسي كثيراً ما يقترن مع التحول إلى الديمقراطية/ الديمقراطية، ومثل هذه التغييرات من غير المرجح أن تحدث من دون صراع خطير، خصوصاً في البلدان ذات الأقليات الإثنية المختلفة، فالجماعات الإثنية تمتلك فرصاً كبيرة للتعبيث في مرحلة اللبرلة/التحول الليبرالي للأنظمة الاستبدادية، ذلك أن هذه النظم عادة ما تفتقر إلى الموارد المؤسسية للوصول إلى أنواع من التكيف النموذجي للديمقراطية الراسخة، فعندما تنهار التسلطية وتتبعها جهود غير فعالة لإقامة الديمقراطية، فإن الفترة الانتقالية من الفوضى النسبية تكون مؤاتية للقادة الاثنيين أو الأيديولوجيين الذين يريدون تنظيم التمرد، ومن الناحية النظرية، فإن ترسيخ الديمقراطية يمكن أن يحدث في أي نقطة في سلسلة الاستبداد - الديمقراطية، إلا أن تلك النظم وفي أي طرف من السلسلة يمكن أن تتقدم أو أن لا تتقدم²³.

نخلص مما تقدم أن تعزيز الهوية الثقافية دون الأخذ في الاعتبار ضرورة التماسك الاجتماعي والسياسي للمجتمع يمكن أن يؤدي إلى انقسامات عميقة الجذور، الانفصال أو حتى الحروب الأهلية، خاصة إذا تزامنت الانشقاقات على أساس الهوية مع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي، فإن الأنظمة الديمقراطية يجب أن توازن بين مطالبات للتنوع الثقافي مع القدر اللازم من الهوية المشتركة والانتماء للمجتمع السياسي.

²³ Ted Robert Gurr, Why Minorities Rebel: A Global Analysis of Communal Mobilization and Conflict since 1945, International Political Science Review, Vol.14, No.2, (Apr., 1993), p.163.

خاتمة

أن أساس عمل جميع الأنظمة، يجب أن يتضمن قدرا من الإحساس بالانتماء للمجتمع يضيف الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع، وهكذا في الديمقراطية، التي تقوم على الاعتراف المتبادل سياسيا بالمساواة والحرية "المساواة الجوهرية" والتسامح غير المؤدلج، وهي متطلبات تغدو أكثر إلحاحا في المجتمعات الأكثر تنوعا، والأقل تجانسا، والانظمة التي تمر بمراحل أنتقالية، وفي العقود الأخيرة كان هناك انتشار لاتجاه أن قواعد وسلوك الديمقراطية يجب أن تعزز داخل المجتمع المدني المبني على التعايش السلمى المبني مقومات معيارية والتي تمثل في مفهوم رأس المال الاجتماعى، يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات، أهمها مدى التجانس والثقة المعممة بوصفه المؤشر الأكثر تطلبا في وجود المجتمع، ويجعل من الاسهل قبول القرارات السياسية، وكذا عملية صنع القرار الجماعى من خلال ضمان استعداد المواطنين للتعاون وشعور معين من التضامن، في هذا السياق فأن مصطلح "السلم المجتمعي"، في هذه البحث، يركز على الحالة المعاكسة للصراع الاثني الذي يحدث بين مواطني المجتمع السياسي بسبب التنوع غير المتجانس والافتقار لموارد الانسجام والثقة المتبادلة، هذه الصراعات تشمل ليس فقط الصراعات الممتدة، الصراعات العنيفة على المدى الطويل، ولكن أيضا التوترات وتضارب المصالح والأفكار أو الأشخاص على المدى القصير، وهي بالطبع منتشرة في كل مكان وفي أي مجتمع، ولكن أي عملية سياسية فاعلة يجب أن تضمن حل النزاعات السياسية بالوسائل غير العنيفة.

ملخص

تنشد الدراسة إيجاد أسس مشتركة لحل مشكلة الصراعات داخل المجتمعات المتعددة الثقافات و التي تتسم بالتنوع الأثني (تعدد الاقليات) نتيجة عوامل عدة منها عدم الشعور بالعدالة في توزيع القيم المادية و المعنوية؛ والأخيراتين تأخذ جوانب عدة منها سياسية وأقتصادية وثقافية، الأمر الذي يؤدي الى نشوب صراعات متعددة ضمن حدود الدول الواحدة بين مكوناتها وتضخم الرغبة لدى تلك الاقليات في الانفصال بشكل مضطرب مع تزايد الشعور بعدم العدالة، وهذا نوع من الصراعات واجهتها الكثير من الدول عبر مراحل التاريخ حتى المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الاميركية؛ بيد هذه الصراعات تظهر بشكل جلي اليوم في الدول النامية او في طور النور و التي لم تسكتمل بعد شروط بناء دولة_الامة..

ونروم في الوقت عينه توضيح ان توظيف بعض المفاهيم على المستوى الاعلامي مثل التسامح بغية إيجاد حلول لمعضلة تلك الصراعات ليس بالحل الأنجع؟! لكون هذا المفهوم لا يصلح في حقل الدراسات السياسية ولم يدخل لها إلا عن طريق الايديولوجيا!! الامر الذي قد يؤتي بنتائج مغايرة او سلبية؛ والذي يجعلنا نقوم بتفضيل الاعتماد على مفهوم التعايش و توضيح مقوماته لكونه أكثر سعة وشمولية رغم توفر معطيات واقعية توفر أرضية خصبة لنمو هذا المفهوم و ترسيخه في المنظور القريب ..

Abstract

The study seeks to find common ground for solving the problem of conflicts within multi-cultural and multi-ethnic societies due to factors such as lack of justice in the distribution of material and moral values; the latter take many aspects, including political, cultural and cultural. To the outbreak of multiple conflicts within the borders of one state among its components and the influx of desire of these minorities to secede steadily with the growing sense of injustice, and this type of conflicts encountered by many countries through the stages of history, even developed, including the United States of America; Of conflicts that are manifest today in developing countries or in the stage of the Tigers, which have not yet completed the conditions of building a nation-state..

At the same time, we intend to clarify that the use of certain concepts at the media level, such as tolerance, in order to find solutions to the dilemma of these conflicts is not the most effective solution. Because this concept does not fit in the field of political studies and did not enter it only through ideology !! Which may lead to different results or negative; which makes us prefer to rely on the concept of coexistence and to clarify its components because it is more comprehensive and comprehensive, despite the availability of factual data provide fertile ground for the growth of this concept and consolidation in the near future..